



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الدورة الحادية والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان

البند ٧: نقاش عام – مداخلة شفوية

٢١ مارس ٢٠١٦

قدمتها: يارا جلال

شكرًا سيدي الرئيس،

أحدث إليكم نيابة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وشركائه مؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان ومركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر المواقنة واللاجئين، ومركز العمل المجتمعي بجامعة القدس، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. رسالتنا بسيطة: لا بد من وقف الإفلات من العقاب عن انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

قبل ٩ أيام، بينما كان يعقد هذا المجلس اجتماعاته وجلساته، اخترق صاروخ إسرائيلي من طراز ١٦٢، منزل الطفلين ياسين أبو خوصة ١٠ أعوام، وأخته ياسمين ٦ أعوام، متسببًا في مقتلهما بينما كانا ينامان في أسرتهما. حتى اليوم، لقي آلاف الأطفال الفلسطينيين حتفهم. سؤالنا للدول التي لا زالت تحجب إسرائيل من المساءلة: كيف يمكن أن يؤدي مقتل ياسين وياسمين إلى السلام؟ وماذا لو كان هذان الطفلان أبناءكم؟

منذ زمن طويل وإسرائيل تتعامل وكأنها فوق القانون. منذ زمن طويل وحياة الكثيرين تتحطم يوميًا جراء الأعمال الإجرامية التي يفلت مرتكبوها من العقاب. خلال الأشهر الستة الماضية قُتل ما يقرب من مائتي فلسطيني في الأرض المحتلة، والمفجع أن ٢٥% من القتلى كانوا أطفالًا مثل ياسمين وياسين.

على مدى السنوات العشر الماضية، أصدر المجلس عشرات القرارات التي تتضمن مئات التوصيات الموجهة إلى إسرائيل، بينما اقتصر رد إسرائيل على شيطنة المجلس، ورفض التعاون مع آلياته مفضلًا إطلاق النار على مبلغ الرسالة بدلًا من العمل على تحسين الأوضاع. إن إسرائيل تستمر في الوقت نفسه في ممارسة قمعها العنيف للشعب الفلسطيني تحت وطأة نظام احتلال عسكري محكم القبضة، استعماري الطابع، قائم منذ نصف قرن من الزمان.

لقد شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة منذ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٥، موجة جديدة من العنف، وزيادة سريعة في الانتهاكات الجسيمة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، شملت القتل خارج نطاق القانون، وتكثيف العقاب الجماعي والاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء معاملة المحتجزين، بمن فيهم الأطفال، وزيادة الهجمات الموجهة ضد المرافق الطبية، شاملة المستشفيات وعربات الإسعاف. إن مجلس حقوق الإنسان مطالب ببذل جهد أكبر لوضع حد لهذا الكابوس وضمان مساءلة مرتكبي تلك الجرائم، وهو قادر على ذلك.

يجب على المجلس، أولاً، أن يحقق في رفض إسرائيل الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وبالقانون الدولي لحقوق الإنسان وإدماج قواعد كلا القانونين ومعاييرهما في قواعد الاشتباك الخاصة بقواتها المسلحة.

ثانياً، يجب على المجلس التحقيق في إخفاق النظام القضائي الإسرائيلي في محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم الدولية، واتخاذ خطوات لإنهاء الإفلات من العقاب.

ثالثاً، يتعين على المجلس إجراء استعراض شامل للرفض الذي أبدته إسرائيل حيال التعاون مع آليات المجلس وعدم تنفيذها التوصيات السابقة الصادرة عنه، والسعي للتوصل إلى وسائل لمعالجة هذا التقصير.

رابعاً، ينبغي للمجلس أن يضع قائمة بالأعمال والمؤسسات التجارية التي تستفيد من أنشطة بناء المستوطنات وأن يتخذ إجراءات لإنهاء تلك الممارسة غير المشروعة.

شكراً سيدي الرئيس